الإصـــابة في دَمْـــغِ وِردِّ شُــبهةِ حــول عدالــة الـصحابة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ



ورد عليَّ سؤال بالإجابة حول الحديث الذي في صحيح مسلم (رقم ٢٧٧٩) من طريق ابن أبي شيبة صاحب المصنف مرفوعاً: ((فـي أصحابي اثنا عشر منافقاً...)) من أخي فضيلة الشيخ أبي حفص سدده الله ، فكان الجواب كالتالي:

إنَّ الحمد لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبدُه ورسوله

أما بعد:

حَدِيثُ: ((فِي أَصْحَابِي اثْنَا عَشَرَ مُنَافِقاً، ثمانيةٌ لا يدخلون الجنَّةَ حتى يَلِجَ الجملُ في سَمِّ الخِياط ... الخ)) الْحَدِيْثُ فِي صَحِيح مُسْلِمٍ.

أَرَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دَلِيْلٌ عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ الَّذِينَ ثَبَتَتْ لَهُمُ الصُّحبَةُ الشَّرْعِيَّةُ، فَلا يُتَوَهَّمُ خِلافُ ذَلِكَ، فَقَدْ أَثْبَتَ ﷺ لَهُمُ الرُّتْبَةَ الَّتِي يُغْبَطُونَ عَلَيهَا، أَلَا وَهِيَ الصُّحْبَةُ[1] ، الَّتِي جَاءَتِ النُّصُوصُ بِتَعْدِيلِهَا

[1] **قلت:** أي أثبت لهم ذلك بنفس الحديث.

وَتَشْرِيفهَا، وَحِمَايَتِهَا مِنَ الطَّعْنِ، وَالتَّحْرِيفِ، وَالتَّزْيِيفِ، كَقَوْلِهِ ﷺ ((**لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي ...**)) ((**لَعَنَ اللهُ مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي**)) ((**لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ ...**)) ((**أَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي ...**)) وَغَيْرِ ذَلِكَ من النصوص، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي كِتَابِي: (**الْقَوَاعِدِ الأُصُولِيَّةِ**)

فَلَمْ يَقُلْ ﷺ **مِنْ** أَصْحَابِي بَلْ **فِي** أَصْحَابِي وَ (**مِنْ**) كَمَا تَعَلَّمْنَا فِي لُغَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ، وَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ ردَّ مِنَ الأفَاضِلِ، مِنْ مَعَانِيهَا التَّبْعِيضُ وَ(**فِي**) مِنْ مَعَانِيهَا الْوِعَاءُ، فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: (**فِي أَصْحَابِي مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى صُحْبَتِي اثْنَا عشر ...**) ثُمَّ لَوْ قَالَ ﷺ (**مِنْ أَصْحَابِي**) لَمَا كَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى عَدَمِ تَعْدِيلِ مَنْ ثَبَتَتْ لَهُ الصُّحْبَةُ الاصْطِلاحِيَّةُ وَكَانَ التَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ: (**مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى صُحْبَتِي**) جَمْعاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّصُوصِ الَّتِي أَثْبَتَتْ عَدَالَةَ الصَّحَابَةِ عُمُوماً لَوْ سَلَّمْنَا بِالتَّعَارُضِ.

تأمـل هنـا جيـداً هـذا التوضـيح الأصـوليَّ

⇦ **فَهَلْ تَعْقِلُ أَنَّ النَّبِيَّ الأَمِينَ أَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ ﷺ تَارَةً يُعَدِّلُ أَصْحَابَهُ عُمُوماً، وَتَارَةً يَقُوْلُ نَصّاً خَاصّاً دُوْنَ تَسْمِيَةٍ يُشَكُّ بِهِ فِي عَدَالَةِ مَنْ لَمْ تَثْبُتِ عَدَالَتُهُ بِنَصٍّ خَاصٍّ، بِحَيْثُ لا نَعْلَمُ مَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ.**

فَعُلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْمُرَادَ: (**مَـنْ يُنسبُ إِلَـى صُحبتِهِ ﷺ مِـنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُؤمِنْ بِهِ ﷺ**) أَمَّا مَنْ لَقِيَهُ وآمَنَ بِهِ ﷺ وَمَاتَ عَلَى الإِسْلامِ فَهُمْ أَطْهَرُ الْقَوْمِ، وَهُمُ الْمُؤْمِنُوْنَ الَّذِيْنَ أُمِرْنَا بِاتِّبَاعِ سَبِيْلِهِمْ، فَتَدَبَّرْ هَدَاكَ اللهُ.[٢]

كَتَبَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ أَحْمَدَ آل هِلاَل

١٤٣٠هـ

[٢] قرئت عن طريق الجوّال على فضيلة الشيخ المُحدث: (**علي الحلبي**) فاستحسنها ونصح بنشرها على شبكة المعلومات، وطلبة العلم.

ثم قرئت عليه حفظه الله عن طريق الجوال مرة أخرى فاستحسنها جداً وأكد على نشرها.

قلت: أتقدم بالشكر لأهل العلم الذين نصحوا بنشر هذه الرسالة، وأخص بالذكر منهم فضيلة الشيخ علي الحلبي.

وأَوَدُّ إتماماً للفائدة، وتيسيراً للعامة، بجملة مِثاليَّةٍ لا تتعدّى السطرين أن أُوضِحَ ما قد يكون موضع إشكالٍ وإبهامٍ فأقول: ((**قولُ القائِلِ في البيتِ مُنافِقٌ، لا يَلزمُ منه أن يكون المنافقُ جزءاً من البيت، كما يثبتُ به بَداهة معنى البيت، ووُجُودِهِ**)).

وهكذا يُقال في الحديث المذكور بكلِّ صراحةٍ ووضوح: لا يلزم منه أن يكون هؤلاء المنافقين مِن الصحابة، كما يلزم منه بَداهةً ثبوتُ صُحبتِهم للنبي ﷺ فالحديث أثبت لهم الصحبة، كما أثبتَ أنت بقولك (**في البيت منافق معنى البيت**) وبداهة نفيتَ أن يكون ذاك المنافق جزءاً من البيت وبالله التوفيق.

آخر الإجابة